قضايا سياسية

اسم المقال: تعافي المجتمعات (دراسة نظرية في المداخل والإشكاليات والمفاهيم المقاربة)
اسم الكاتب: م.م. محمد محي الجنابي، أ.د. احمد غالب محي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1356
تاريخ الاسترداد: 2026/07/10 18:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تعافي المجتمعات (دراسة نظرية في المداخل والإشكاليات والمفاهيم المقاربة)[▽]

Societies' Recovery: Theoretical study of approaches, problems and relevant concepts)

م.م. محمد محي الجنابي[*]
Mohammed muhi aljanabi

أ.د. احمد غالب محي[**]
Ahmed Ghaleb Muhi

الملخص:

تحتاج البلدان الخارجة من النزاعات إلى رؤية شاملة لإدارة أنشطتها الإنمائية، فضلاً عن التعميرية، وذلك ضمن خطة عمل متعددة الإستخدامات، وتتصف بالمرونة والشمولية على نحو كافٍ، لتلائم احتياجات قطاعات الإدارة السياسية ومستوياتها المختلفة، أي أن تكون قادرة على استيعاب مزيجاً متغيراً من المشكلات الناشئة، ناهيك عن المشكلات التي تسببت بها النزاعات، ومن هذا المنطلق، فأن التعافي يمثل إستراتيجية شاملة للإنعاش بعد إنتهاء النزاعات، الذي يتطلب التعرف على ماهيته وبعض المصطلحات المقاربة أو المتصلة به.

الكلمات المفتاحية: التعافي ، مجتمعات ما بعد النزاع، السلام، السلم الأهلي

Abstract:

Countries emerging from conflicts need a comprehensive vision to manage their development activities, as well as reconstruction, within a versatile plan of action that is flexible and comprehensive enough to suit the needs of different sectors and levels of political administration, that is, capable of accommodating a changing mix of emerging problems, let alone the issues caused by conflicts. Thus, recovery represents a comprehensive strategy for rehabilitation after the

▽ تاريخ الاستلام 2022/11/6 تاريخ القبول 2022/12/5 تاريخ النشر 2022/12/31

* تدريسي في كلية العلوم السياسية، باحث في برنامج الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية _جامعة النهرين ، البحث مستل من الأطروحة mohmohi@nahrainuniv.edu.iq

** كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين dr.ahmedghalib@nahrainuniv.edu.iq

end of disputes, which requires knowing what it the concept of recovery means and what some of the related terms are.

Keywords: recovery, post-conflict societies, peace, civil peace

المقدمة:

لقد أثبتت تجارب الماضي، بأنَّ نهاية النزاعات لا تعني بالضرورة إنَّ السلم قد استقر نهائياً، لاسّيما في ظل تصاعد وتيرة النزاعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة بشكل عام، وبعد تفكك الإتحاد السوفيتي في تسعينات القرن المنصرم على وجه الخصوص، التي أغنت التجارب والدراسات فيما يخص مسألة النزاعات أثنائها وبعدها، لذلك أجرى أخصائيّ النزاعات بعض التغييرات المهمة خلال العقود الأخيرة على الطريقة، التي يفهمون ويحللون بواسطتها موضوع النزاع ومتطلبات ما بعده، بوصف المرحلة الأخيرة تتخللها مجموعة من الأحداث والإخفاقات أو الأزمات والإختلافات في الرؤى، قد يؤدي تراكمها وتطورها إلى حدوث إرتدادات خطيرة تنذر بأزمات قد تؤدي الى نزاعات أشد فتكاً.

لذلك ينبغي التأثير في السياق المحيط بالنزاعات، وتغييره، ويدعو هذا الإقتراب إلى التعامل مع المصادر الإجتماعية والسياسية المتنوعة للنزاع، والعمل على تحويل العوامل السلبية، التي تقف وراء النزاع إلى تغيير إيجابي في المجالات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، ومن ثم نقل التفكير من حل نزاع معين إلى عملية يمكن من خلالها تفادي النزاع في المستقبل، أي " الوصول إلى أصل المشكلات، وإتخاذ إجراءات لتجنب النزاعات مستقبلاً، وذلك يتطلب العمل وفق أليات واستراتيجيات للتعافي بهدف تحديد ومعالجة المتطلبات الفورية ومتوسطة الأمد بُغية إنعاش المجتمعات الخارجة من النزاعات، وفي الوقت نفسه، وضع الأسس لتطوير إستراتيجية طويلة الأمد للتعافي المستدام، الذي يتركز نطاقها على النزاع والوضع الأمني وموقف الحكومة المُضِيفة وقدراتها والموارد المتاحة، بينما ركائز العمل المُستدام هي المستويات المؤسسية والسياسية المحوكمة من جهة، والإستدامة الإقتصادية والتماسك الاجتماعي من جهة أُخرى.

وعليه، تحتاج البلدان الخارجة من النزاعات إلى رؤية شاملة لإدارة أنشطتها الإنمائية، فضلاً عن التعميرية، وذلك ضمن خطة عمل متعددة الإستخدامات، وتتصف بالمرونة والشمولية على نحو كافٍ، لتلائم احتياجات قطاعات الإدارة السياسية ومستوياتها المختلفة، أي أن تكون قادرة على استيعاب مزيجاً

متغيراً من المشكلات الناشئة، ناهيك عن المشكلات التي تسببت بها النزاعات، ومن هذا المنطلق، فأن التعافي يمثل إستراتيجية شاملة للإنعاش بعد إنتهاء النزاعات، الذي يتطلب التعرف على ماهيته وبعض المصطلحات المقاربة أو المتصلة به.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من الحاجة الفعلية لوضع رؤى وأليات لتحقيق متطلبات التعافي المستدام لمجتمعات ما بعد النزاع لما توفره تلك المتطلبات من ركائز الإستقرار والسلم المُستدام، وذلك يستدعي التطرق الى مفاهيم حديثة يمثل التعافي احدها عبر طريقة التعامل مع مرحلة ما بعد النزاع.

اشكالية البحث:

تنبع اشكالية من ان الإجراءات بعد انتهاء مرحلة النزاع عملية متعددة الأوجه، تهدف الى البدء في التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، لذلك قد شكّل مفهومُ التعافي نُقطةَ خلافٍ كبيرة في الدوائر الإنسانية، نتيجةً لتَبايُنِ الآراء حوله، الذي ترك البابُ مفتوحًا على تَفسيراتٍ شَتّى لماهيته، وبذلك قد واجه هذا المفهوم عددًا من التساؤلات ابرزها ما يأتي:

1_ ما مفهوم التعافي؟

2_ ما المفاهيم المقاربة والمتصلة بالتعافي؟

3_ ما مداخل واشكاليات التعافي؟

فرضية الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية فأن التعافي يمثل إستراتيجية شاملة للإنعاش بعد إنتهاء النزاعات لأن البلدان الخارجة من النزاعات تحتاج إلى رؤية شاملة لإدارة أنشطتها الإنمائية، فضلاً عن التعميرية، وذلك ضمن خطة عمل متعددة الإستخدامات، تتصف بالمرونة والشمولية على نحو كافٍ، لتلائم احتياجات قطاعات الإدارة السياسية ومستوياتها المختلفة، أي أن تكون قادرة على استيعاب مزيجاً متغيراً من المشكلات الناشئة، ناهيك عن المشكلات التي تسببت بها النزاعات.

أولاً_ في معنى التعافي

تُعد الإجراءات بعد انتهاء مرحلة النزاع بأنها عملية متعددة الأوجه، تهدف الى البدء في التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية بُغية تهيئة الظروف للإنتقال الى سلام دائم، يمنع الإنزلاق نحو هاوية النزاعات مرة أُخرى، التي حظيَت بأهمية كبيرة خلال العقود الأخيرة، ولعل مبعث ذلك الى ما يأتي[1]:

1. تعاظم الأزمات الدولية ذات الأبعاد الهيكلية، التي تتعلق بوجود الدول واستمرارها.
2. ارتفاع وتيرة الإرهاب كواحدٍ من أهم التحديات العالمية، التي تواجه العالم بعد الحرب العالمية الثانية.
3. افتراض ان الإجراءات في مرحلة ما بعد النزاع ، قد تستلزم مدد زمنية طويلة الأمد، فضلاً عن تظافر الجهود كافة من جهة، وإقتران أبعادها بعضها البعض من جهة أُخرى.

وبهذا الصدد، قد شكّل مفهومُ التعافي نُقطةَ خلافٍ كبيرة في الدوائر الإنسانية، نتيجةً لتَبايُنِ الآراء حوله، الذي ترك البابُ مفتوحًا على تَفسيراتٍ شَتّى لماهيته، وبذلك قد واجه هذا المفهوم عددًا من التحديات، ومنها[2]:

1. افتقاد رؤية موحدة شاملة على المستوى البحثي والأكاديمي للتعامل مع مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع، إذ يُفترض أن يمثل إنعاش المجتمعات القابعة في أُتون النزاع همزة وصل "بين الدراسات المعنية بالتنمية وبناء السلام وإدارة النزاعات مع العلوم الإنسانية الأخرى، مثل :علم السياسة والإقتصاد والإجتماع وعلم النفس والتأريخ، إلا إنَّ هذا نادرًا ما يحدث، إذ غالباً ما يسود إتجاه ، أن كل تخصص يقارب الموضوع بحثيًّا من وجهة نظره، ثمّ إنّ المستوى البرامجي لا تحقق ربطًا كافيًا بين أنشطة الإغاثة والتنمية على حد سواء، ناهيك عن الحدود الفاصلة بين الإغاثة والإنعاش والتنمية، التي تشهد تتغيراً دائمًا، بحيث يحتمل أن ينطوي سياقاً واحداً لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع على عدد من المناطق الجغرافية والسكان في مراحل مختلفة من الأزمة والتنمية، وبناءً عليه لم تُوضع معايير للتفريق بين المراحل نظرًا إلى صعوبة وضعها.

---

[1] ابراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الافريقية، دار اكتشاف، القاهرة، 2010، ص 61.

[2] Krishna Kumar, "The Nature and Focus of International Assistance for Rebuilding War-torn Societies," in: Krishna Kumar (ed.), Rebuilding Societies after Civil War: Critical Roles for International Assistance (London: Lynne Reinner, 1997), p. 2.

2. اتباع الدول المُضيفة للنزاعات أو المانحة نهجًا تجزيئيًّا على مستوى التمويل، بالشكل الذي لا يحقق التكامل بين التدخلات المتنوعة، وقد تكون التدخلات متضاربةً أحيانًا، إذ تتبع أولويات برامج المعونة للدول نفسها أو المؤسسات والدول الخارجية في الكثير من الأحيان نهجاً مغايراً لأولويات المناطق المتضررة.
3. كما إنَّ عمليات إعادة الإعمار، قد تواجه عدم ثبات الدعم الدولي للجهود المبذولة، فهو متغير من مرحلة إلى أخرى، ويعتمد على متغيرات مختلفة، منها تحوّل اهتمام المانحين وتمويلهم من جهة إلى أخرى في حالَ وقوع أزمات أخرى في دول العالم.

وفي عموم الحال، ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنَّ التعافي يُعد "نَهجًاً يُلبّي حاجاتِ التّعافي في مرحلة الاستِجابة الإنسانية للطوارئ، بعبارةٍ أخرى، يُمكن تعريفه بأنه استِعادةُ الخدمات الأساسية، التي تُمكّن المُتضرّرين منَ الإعتماد على أنفسهم اعتمادًا أكثر استِدامةً، بدلاً منَ الإتّكال المُستمرِّ على مُنظمات الإغاثة في تَلبِيَة احتياجاتِهم الأساسية ، وهذا يعني، إنَّ التّعافي يقعُ بين النهج السائد الذي يتمحور توافر المساعدات الإنسانية الأساسية _كالغذاء والمأوى وخدمات المياه والصرف من جهةٍ، وإعادة الإعمار للمناطق المتضررة من جهةٍ أخرى[1] .

لذلك، فأن مفهوم التعافي بات إحدى الأولويات بوصفه هدفاً رئيساً في مجتمعات ما بعد النزاع ، التي يسعى اليها المجتمع الدولي، ومن هذا المنطلق، فقد تعددت إستخدامات مفهوم التعافي بين المجالات الإنسانية والعلمية وإتساع الدائرة، التي يستخدم فيها، فالتعافي النفسي، واحداً من المفاهيم في إطار علم النفس الإيجابي والصحة النفسية، التي تعزز قدرة الفرد على تجاوز الصعوبات عبر التعامل الذهني المنفتح مع منغصات الحياة، التي تتضمن نطاقاً اوسعاً في الإستجابة والحلول الفاعلة، ويظهر التعافي النفسي عبر قدرة الفرد على التعامل مع المواقف الصعبة كالأمراض والمشكلات والضغوطات التي يعاني منها [2]، ومن هنا، تكمن محاذير إستخدام التعافي في الإطار السياسي، لأن الجسد

---

[1] ينظر: سامي عقيل وكرم شعار، التعافي المُبكر وإعادة الإعمار في سوريا بين الواقِع والسياسة، بحث منشور في مركز السياسات وبحوث العمليات (OPC)، 2022، متاح على الرابط الإلكتروني الأتي:
تاريخ المشاهدة 2022/10/22
https://opc.center/ar/the-politics-of-early-recovery-aid-in-syria-is-it-actually-reconstruction-aid/

[2] مالك فضيل عبد الله، التعافي النفسي وعلاقته بالدعم العاطفي لدى المتعافين من جائحة كورونا، مجلة كلية التربية، العدد (45) الجزء (2) جامعة واسط، 2021، ص 365.

الإنساني ليس كالإطار السياسي في الأحوال كلها، والتقارب لا يلغِ المغايرة، بوصف الجسد الإنساني اقرب الى التكوين الالهي، الذي لا يخلُ من اعجاز وقدرة ألهيه، عكس الدولة، التي تُعد ظاهرة وضعية، أوجدتها إرادة الإنسان بحكم حاجتها الى الأمن والسلام والطمأنينة، وهي في الوقت ذاته، واقعة اجتماعية عرفتها المجتمعات وأدركتها الشعوب بإختلاف درجة التطور ومقدار المدنية، التي تعرفها أو تدركها فهي ثابت انساني لامجال لتغييره لأنها ارتبطت بوجود الإنسان وحياته*، لكن هذا لا يمنع من استخدام المفهوم (التعافي) في حقب ما بعد النزاع عبر ايجاد الاجراءات والأليات عبر سلسلة الأولويات لأنعاش المجتمعات.

وعلى صعيد متصل، يمثل التعافي خطة إنعاش(البداية السريعة) لإعادة البناء على الأمد الطويل، لذلك يُعد التعافي أدوات تنفيذية لتنظيم البرامج والمشاريع تتصل بالتنمية، ومن ثم تقديمها في إطار تخطيط متماسك وإطار وطني شامل للمناطق المتضررة من النزاع[1]، لكن في الواقع، عادة ما تثير صياغة إستراتيجية شاملة للتعافي بعد انتهاء النزاعات جدلاً واسعاً، لأنها تستلزم الموائمة مع الأيديولوجيات والفئات الإجتماعية ، فضلاً عن الحقبة الزمنية والثقافات المُختلفة، معتمدةً على طبيعة النزاع ومدى الضرر الواقع، لذلك فأن مُتطلبات التعافي ينبغي أنَّ تراعي خصوصية كل بلدٍ مُتضررٍ من جراء النزاع[2].

وعليه، توصف مُتطلبات التعافي بأنها مجموعة متنوعة من المعارف، التي تساعد على تحديد أهم المهمات، التي ينبغي تنفيذها في كل مرحلة من مراحل إعادة الإعمار بعد النزاع، وذلك يقتضي تحديد الإحتياجات من الموارد ومقدارها وموقع أنشطة الإنعاش، وكذلك تحديد الغايات والأهداف، فضلاً عن

---

* ان المقاربة بين الجسد البشري والدولة يدخل في اطار التشبيه ليس الا ، وأن كان البعض يسقط هذا المفهوم على الدولة، مع انها واقعة اجتماعية وضعية، ولعل اهم من استخدم هذا التوظيف ، هو افلاطون في الفكر الغربي وقاربه في هذا الاتجاه الفارابي والماوردي وابن خلدون في الفكر العربي الاسلامي،
للمزيد ينظر:
علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، دار الجامعات المصرية،الاسكندرية،1975،ص53، كذلك ينظر: جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الاسلامي، مكتبة جامعة الموصل،2001،ص ص37-61.

[1] Sultan Barakat, "Reviving War-damaged Settlements: Towards an International Charter for Reconstruction after War," PhD thesis, University of York, York, 1993, p51.

[2] ينظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي(خطة للتنمية)، الدورة (48)، 1995، ص 15

الأولويات والمهمات وسياسات التنفيذ، التي تختلف خطة عملها عن أي خطة عمل في ظروف طبيعية ومستقرة، إذ تتطلب أنّ تدار موارد البلد بطريقة متسقة وناجعة لاسِيّما المناطق الأكثر تضرراً أو المشكلات الأكثر تسبباً للنزاع، وذلك عبر إستثمار الموارد المتاحة(البشرية والمالية وغيرها)اللازمة لبلوغ الأهداف[1].

وبدورها قد إهتمت الأمم المتحدة بهذا المفهوم، إنطلاقاً من إهتمام أمينها العام الأسبق (بطرس غالي) عبر تقريره الذي وسم بأجندة من أجل السلام، إذ أكد الى ضرورة إحداث تغييرات في ممارسة بناء السلام، لتبدأ بالدبلوماسية الوقائية، ثم تستمر مع صنع السلام وحفظه، لتصل إلى مرحلة التعافي بوصفها عملية شمولية[2]، وهذا المنطلق إنعكس على إستخدامات التعافي في مجالات عدة، مما جعله إطاراً علمياً انسانياً أو تجريبياً، يقدم اطروحته الخاصة وفيضاً في الإستخدام، فعلى المستوى الإقتصادي بات ينظر للتعافي، بأنه مجموعه الأنشطة، التي تسعى الى إعادة انعاش التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بيئة ما بعد النزاع، في حين ينظر للتعافي من منظور الإطار الأمني الإستراتيجي، بأنها العملية التي يتم بمقتضاها إيجاد بيئة سلمية تحول دون تجدد اندلاع النزاع، ولربما يعمل المعنيون بالإطار السوسيولوجي عندما يَعدون التعافي بأنه اطاراً معيارياً للكشف عن درجة تعافي المجتمع عندما يبتعد عن جوانب الخلل، التي سادت مستويات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية قبل وفي أثناء النزاعات، التي تعتمد درجة نجاعتها على قدرة ذلك المجتمع في التعبير عن حالات النزاع العنيف وتسويته عبر قنوات سلمية بدلاً من اللجوء الى العنف[3].

وفي السياق ذاته، تم إستخدام مفهوم التعافي على مستوى السياسات المالية، عبر مفهوم التعافي المالي الذي يمثل خطة استراتيجية لإسترداد محفظة المصرف، بمعنى هو الأعمال الهادفة الى إستعادة تحقيق الأرباح، فضلاً عن تطوير السياسات المالية، كما يعّرف التعافي الإقتصادي بأنه تطور النمو الإقتصادي في أعقاب مرحلة الركود، وفي موضع أخر، يعّرف بأنه استخدام الأدوات والأساليب المالية

---

[1] سلطان بركات وغسان الكحلوت، دروس مستفادة من تجارب الإنعاش ما بعد النزاعات المسلحة: نحو عمل عربي موحد ، مجلة سياسات عربية، العدد 30، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، 2018، ص28.

[2] تقرير الامين العام للأمم المتحدة ، الوثيقة 1992/6/17/A/47/277 .

[3] رانيا حسين خفاجه ،اطار تفسيري لتعافي الدول بعد الصراعات العنيفة ، مجلة السياسة الدولية _ ملحق إتجاهات نظرية ، العدد 213، مؤسسة الأهرام_ القاهرة ، 2018، ص5.

بما فيها تنفيذ قرارات حازمة بُغية مواجهة الأزمات من جهة، وتحقيق الكفاءة المالية من جهة أُخرى، بوصفها من أساسيات الإصلاح الإقتصادي والمالي، عبر تحقيق عدة مُتطلبات ومنها: إصلاح الأنظمة الإقتصادية، زيادة النتاج المحلي، تدعيم سعر الصرف، تعظيم الضرائب، تطوير الإستثمار، مؤشر التوظيف والمديونية وغيرها[1].

يمكننا القول، بأنَّ التعافي ومُتطلباته لمرحلة ما بعد النزاع، يمثل أليات وإجراءات وسياسات لإعادة بناء المجتمعات المتضررة، وتشمل العملية إعادة بناء الجوانب السياسية والأمنية والإجتماعية والإقتصادية، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز العدالة الإجتماعية، التي تقتضي وضع الهياكل السياسية للحكم وسيادة القانون وتعزيز بناء السلام والمصالحة، ويمكن تعريفها بأنها تطوير برامج طويلة الأمد وذات سلسلة أولويات، الهدف منها هو تحسين الرفاه الإقتصادي للمجتمعات المتضررة من النزاع، عبر حوكمة المؤسسات السياسية والأمنية والإقتصادية، ومن خلالها تعزيز التماسك الإجتماعي.

ثانياً _ المقاربات والمفاهيم المتصلة بالتعافي

يتداخل مفهوم التعافي مع مفاهيم أخرى إقترنت جميعها بمرحلة ما بعد النزاع، ومقاربات أُخرى إقترنت بمرحلة أثناء النزاع، وبعض من تلك المقاربات والمفاهيم تشكل مدخلاً في تعزيز مُتطلبات التعافي، وأُخرى قد تمثل تحدياً، ومن أجل فك الإلتباس سنتطرق لها وفقاً للأتي:

1_ المقاربات النظرية لتسوية النزاعات:

يمكن التمييز بين ثلاث مقاربات نظرية ضمن أبحاث تسوية النزاعات، التي تستخدم مصطلحات مختلفة، ولها أساليب ومصطلحات مفاهيمية مختلفة، وفي الحقيقة، يرتبط تأريخ هذه المدارس، التي اقدمت على تقديم مقاربات تسوية النزاعات بشكل وثيق بتاريخ نشوء ميدان حل النزاعات وبناء السلام والتعافي، التي تقدم أساليب مختلفة للوساطة بين الأطراف المتنازعة سواء بين الدول أم داخلها، وهي كما يأتي:

[1] اياد محمد زيدان وزهراء احمد النعيمي، قياس التعافي المالي واثره في الإئتمان المصرفي _ دراسة تحليلية في عينة من الدول العربية، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد (2)، كلية اقتصاديات الأعمال _ جامعة النهرين، 2022، ص 137.

أ. **مقاربة إدارة النزاعات:** تسعى هذه المقاربة الى تسوية النزاعات عبر الوصول لإتفاقات من نوع ما بُغية إنهاء النزاعات العنيفة، لكن ليس بالضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراءه، إذ تُعد تلك المقاربة شكلاً من أشكال الدبلوماسية الرسمية، وقد قدمتها أقدم المدارس الفكرية المرتبطة بإضفاء الطابع المؤسسي على حل النزاعات وبناء السلام في القانون الدولي، وتعمل هذه المقاربة عبر بناة السلام (الدبلوماسيين ، المنظمات الثنائية ، المتعددة الأطراف)، ومن ثم الشروع بتحديد وجلب قادة أطراف النزاعات إلى طاولة المفاوضات، وينصب تركيزها على إدارة النزاع المسلح على المدى القريب، ومن الامثلة الحديثة على إتخاذ تلك المقاربة هي اتفاق كامب ديفيد [1].

وقد تتخذ مسارات الوساطة ضمن هذه المقاربة نوعاً من إستخدام القوة والضغوطات مع إستخدام نفس المعايير كالأسلوب الموجه نحو تحقيق النتائج، كما يمكن أنَّ يرافقها العمل على الترغيب المالي تارة أو التهديد العسكري تارة أُخرى، ومن الأمثلة على ذلك هو وساطة الولايات المتحدة عام 1995 في معاهدة السلام في البوسنة، عندما ربطت الولايات المتحدة الأمريكية دعم إعادة الأعمار بإتفاق السلام، وهددت بتفجير مدفعية صرب البوسنة في حال ما لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام، والجدير بالذكر، بأنَّ العديد من الإنتقادات قد وجهت لتلك المقاربة لأنها تركز على القيادات العليا للأطراف المتنازعة فقط، وتهمل الأسباب العميقة للنزاعات، لذلك لا يمكن ضمان الإستقرار على الأمد البعيد لتسوية النزاع بُغية الوصول لإتفاق السلام[2].

ب. **مقاربة حل النزاعات:** تعالج هذه المقاربة النزاعات من خلال العمل على معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف (المباشر أو الثقافي أو الهيكلي)، إذ تسعى هذه المقاربة على حل الخلافات بين الأفراد والجماعات بُغية ايجاد بدائل عن العنف من أجل السلام والأمن، وذلك بتنفيذ برامج تسهم في حل الخلافات العنيفة، بما فيها برامج السلام واستراتيجيات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، التي تهدف إلى إيجاد الترتيبات الدائمة عبر مساعدة الفئات المتحاربة في مناقشة شكواهم وحاجاتهم (مسائل أزمة الهوية الفرعية، أو الوصول إلى الموارد)، كما قد تتضمن القرارات إعطاء الحكم الذاتي السياسي لجماعة ثقافية أو زيادة الخدمات الصحية والتعليمية

---

1 Thania Paffenholz and Christoph Spurk: Civil Society, Civil Engagement, and Peace Building, Social Development paper, Conflict Prevention and Reconstruction, World Bank, Washington, 2006, p.20.

2 Thania Paffenholz and Christoph Spurk: Op cit. p 21.

وفرص العمل لمجموعات مهمشة)، كما يمكن ان تدخل في مسألة ايجاد الإتصالات بين الأطراف العديد من المشاركين الاضافيين مثل المنظمات الدولية أو الأقليمية أو حتى المحلية[1].

والجدير بالإهتمام لهذه المقاربة، إنها ترى بأنَّ العلاقات تحتاج إلى إعادة بناء ليس بين ممثلي قيادات أطراف النزاع، بل داخل المجتمع ايضاً[2]. لذا فأن استراتيجية هذه المقاربة تنطوي على جعل الأفراد من أطراف النزاعات يلتقون معاً، ضمن ورش تدريبية بُغية تقريب وجهات النظر بينهم، ومن ثم إمكانية التأثير على قادتهم، ولم تَسّلم هذه المقاربة من الإنتقادات خاصة من جانب أنصار (إدارة النزاع)، الذي يرون بأن عملية حل النزاع وفق هذه الصيغة طويلة جداً حتى تصل إلى وقف العنف، ولأن تحسين الاتصالات وبناء العلاقات بين أطراف النزاع لا يؤدي بالضرورة إلى التوصل لإتفاقات تُنهي الحرب[3].

ج. **مقاربة تحويل النزاعات:** تسعى هذه المقاربة لتسوية النزاعات عبر تحويل علاقة الأطراف المشتركة فيه إلى علاقة إيجابية عن طريق إستهداف مصادر النزاع وموضوعاته، ومساعدة الأطراف المشتركة على إكتساب سلوكيات تمكنهم من التعامل مع النزاعات بمفردهم دون إتساع رقعته، إذ تكون أنشطة تحويل النزاعات موجهة في الغالب الى مستوى القاعدة الشعبية، الأمر الذي يعزز التفاعل والتفاهم بين المجتمعات المحلية المتعادية، يرافقه أليات لزيادة الوعي والتمكين لتلك المجتمعات، عبر تنفيذ إجراءات في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل وصولاً الى عملية مستدامة، وهذا يتطلب عدة نشاطات في الوقت ذاته من أجل تحويل حالة النزاع، وهو العمل على مستوى القاعدة الشعبية (وهي المتضرر الأول في الغالب) من النزاعات مع عدم إهمال العمل والتنسيق على مستوى القيادة العليا[4].

---

[1] احمد جميل عزم، تحويل الصراع : إقتراب غير صفري لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسات الدولية، العدد 190، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2012، ص 230.

[2] خالد عكاب حسون وسالم انور احمد، المفهوم المعاصر لبناء السلام في اطار القانون الدولي، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، (المجلد 4، العدد 15)، جامعة تكريت، 2012، ص 47.

[3] خالد عكاب حسون وسالم انور احمد ، مصدر سبق ذكره، ص 48.

[4] آلان جيرسون ونات ج. كوليتا، خصخصة السلام: من النزاع الى الامن، ط1، ترجمة (اسعد حميد)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة الجامعية، القاهرة، 2004، ص 105.

لذلك فإن التحرك في سبيل بناء السلام يتطلب العمل على مستويات عدة، تبدأ بالمفاوضات من القمة، أو من المستوى الأول بواسطة عدد قليل من ممثلي الزعماء البارزين، مروراً بالمستوى الأدنى من الأفراد الذي يستلزم صياغة السلام وفهمه على المستويات المحلية، وصولاً الى المستوى الوسط من الأفراد اللذين يمثلون المساندة والفئة الوسط بين الأعلى والادنى، إذ توفر هذه الفئة ترابطاً رأسياً في المجتمع وأفقيا عبر خطوط النزاع، وإنَّ الجدير بالذكر، لم تخضع مقاربة تحويل النزاعات لأي انتقادات أساسية في العمل، مما جعلها من المقاربات الرائدة في هذا الميدان[1].

يمكننا القول، إنَّ مُتطلبات التعافي ستنطلق من حيث إنتهت مقاربة تحويل النزاعات، بوصف النزاعات بأنواعها كافة، وبمسبباتها المتعددة، ومراحلها المختلفة، ومهما كانت أسلوب التسوية فأنها ستخلف مجتمعاتاً عانت وأُخرى لا تزال تعاني من أتون النزاعات، كما يمكن لإجراءات التسوية أنَّ تكون مدخلاً لتعزيز التعافي أو إحدى المعرقلات نتيجة مسائل تتعلق (بعدالة التسوية)، وفي الأحوال كلها، فإنّ تلك الإجراءات تسبق عملية التعافي أو تنطلق بمسارات معينة، بيد أنّ التعافي ينطلق من مستويات عدة يراعى فيها سلسلة الأولويات، بوصفها إحتياجات مُلحة للمجتمع المتضرر من جهة، وهي إجراءات ضرورية لديمومة السلم، وفي السياق ذاته، فأن التعافي يتداخل ويتقارب مع مفاهيم أُخرى، مثل بناء السلام وحفظه وفرضة والسلم وغيرها، التي سنتطرق لها في الفقرة الأتية.

2_ المفاهيم المقاربة للتعافي:

أ_ **بناء السلام:** يستخدم بعض الباحثين مفهوم "بناء السلام" للإشارة إلى الأنشطة، التي تعقب الحروب والنزاعات، بينما يستخدم باحثين أخرين بناء السلام للتعريف بمدخل العمل التنموي الذي يفضي الى السلام، في حين يرى أخرين بأنَّ بناء السلام هو عملية ذات طابع نفسي وعلاقاتي بوصفه مفهوماً متبادل مع فكرة تحويل مسارات النزاع، وفي الحقيقة، شهد هذا المفهوم تطوراً بوصفه استجابة لأقصى حالات العنف، التي شهدها العالم كزيادة معدل الجريمة، والعنصرية، والقمع، والعنف ضد المرأة، والنزاعات الإثنية وغيرها، لذلك فأن بناء السلام يمثل تشييد البنية الأساسية والهياكل، التي تساعد أطراف النزاع في العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الإيجابي، عبر إزالة أسباب النزاع، سواء أكانت

[1] خالد عكاب حسون وسالم انور احمد، مصدر سبق ذكره، ص 48.

مادية أو معنوية، واستبدالها بآليات تمَّكن الأطراف بالتعامل سلمياً فيما بينهم، وصولاً الى إصلاح العلاقة بين الأطراف المتنازعة[1].

وفي السياق ذاته، قد برزت علاقة تأريخياً بين مفهومي السلام وظاهرة النزاع، فالبدايات الأولى لمفهوم بناء السلام مَّثل رد فعلٍ على ظاهرة النزاع الإنساني، وفي هذا الصدد، يُشير يوهان غالتونغ إلى إنَّ مفهوم السلام يتناول شقين، فالمفهوم التقليدي لبناء السلام هو غياب العنف المباشر، الذي يطلق عليه "السلام السلبي"، بينما يمثل الشق الآخر لبناء السلام هو غياب العنف البنيوي أو تحقيق التنمية والعدالة، لذلك فأن مفهوم بناء السلام يضم العمليات، التي تقوم بها الفواعل المحلية المتمثلة بقوى المجتمع كافة، فضلاً عن الفواعل الدولية ، التي تهدف إلى تسوية النزاعات والسعي الى ديمومة العلاقات السلمية، عبر تحسين العلاقات بين الأطراف المتنازعة، وتلبية الإحتياجات الأساسية للمجتمع المتضرر، وهذا ما يجعل بناء السلام يتضمن تهدئة النزاع من جهة، وتسوية النزاع من جهة أخرى [2]. وبهذا فأن بناء السلام يتضمن تسويات وإتفاقات سلام بين المتنازعين، كما حدث في كولومبيا عام 1990(الإتفاقية السياسية) وكذلك في جنوب إفريقيا عام 1991(إتفاقية السلام الوطنية)[3].

لذلك، فأن عملية بناء السلام تكون عملية سابقة للتعافي، ومن الممكن أنَّ تتداخل العمليتين عبر وجود تأثيرات متبادلة بين الطرفين، فبناء سلام بأليات المتعددة ومستوياتها المختلفة، قد يحقق عدالة في تسوية النزاعات، مما يفضي الى تعافي أنجع، لكن في المقابل، فأن التعثر في عملية التعافي، ينعكس سلباً على عملية السلام برمتها.

ب_ **فرض السلام:** يمثل مفهوم فرض السلام مجموعة من التدابير، التي يمتلكها مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا يعني فرض إستخدام القوة المسلحة أو التهديد بها، بُغية إرغام أطراف النزاع او أحدها إلى الإمتثال للقرارات أو العقوبات المفروضة عليه، والهدف منه هو حفظ الأمن والسلم الدوليين، كما تتضمن جهود فرض السلام في حالات أُخرى إجراءات غير عسكرية كتغليظ العقوبات، وبذلك فإنّ الجهود الرامية الى فرض السلام ينبغي أنَّ تكون بقرارٍ من الأمم المتحدة،

---

[1] عمرو خيري عبد الله وأخرون، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات – المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام، ط1، جمعية الامل العراقية، 2018، ص48.

[2] اوري سفير، السلام اولاً_ تحديث مسارات السلام، ترجمة (بدر عقيلي)، دار الجليل للنشر، عمان، 2007، ص97.

[3] سامي ابراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات – اطار نظري، مصدر سبق ذكره، ص 85.

التي تقنن إستخدام القوة نتيجة فشل الوسائل السلمية في إيجاد حلولاً ناجعة للنزاعات، وتكون هذه القرارات ملزمة التنفيذ[1]، وفي هذا الصدد، قد أشار الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (السيد بطرس غالي) في حال فشل الوسائل السلمية لحل الخلافات والنزاعات، ينبغي على مجلس الأمن إستخدام القوة لفرض السلام)، كما إقترح تشكيل وحدات تسمى (وحدات فرض السلام)، تحدد مهامها من قبل مجلس الأمن، ومثال ذلك هو عمليات فرض السلام في الصومال[2].

ج_ **حفظ السلام:** لم يشر ميثاق الأمم المتحدة بصورة واضحة إلى مفهوم حفظ السلام، إذ ظهر إلى الوجود كممارسة، ثم تمت صياغته وبلورته، فهو كمفهومٍ يسبق تأسيس منظمة الأمم المتحدة، ومضمونه هو تدخل طرفاً ثالثاً لمساعدة الأطراف المتنازعة على إحداث تغييرات في مواقفها العنيفة، ومن ثم النزوع بإتجاه مواقف أقل عنفاً، وفي الوقت ذاته، يسهم في إيجاد مرافق اجتماعية تهدف إلى مساعدة المتنازعين على إحترام مصالحهم وإحتياجاتهم المتبادلة في المجتمع السلمي، وفي الواقع، قد بدأت عملية حفظ السلام ضمن مساعي الأمم المتحدة في عام 1948، وذلك عبر نشر مراقبين عسكريين غير مسلحين في الشرق الأوسط، من اجل مراقبة إتفاقية الهدنة بين (إسرائيل) والدول العربية (UNTSO)، ومجموعة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP) لتكونا أول بعثتين للأمم المتحدة)[3].

وتشمل عمليات حفظ السلام إشراك أفراد عسكريين أو شرطة عسكرية تابعين للأمم المتحدة، يرافقهم بعض الموظفين المدنيين، إذ تكمن المهمة الرئيسة لهم في الفصل بين مختلف الأطراف المتنازعة، فضلاً عن مراقبة عملية وقف إطلاق النار، والإشراف على عمليات نزع الأسلحة، وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية، التي تقلص من معاناة الأفراد العالقين بين طرفي النزاع، وفي الحقيقة، تم تحديد ثلاثة ركائز أساسية تؤطر عمل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهي: موافقة الأطراف المعنية_ حياد قوات الأمم المتحدة تجاه أطراف النزاع _ عدم اللجوء لإستخدام القوة، إلا في حالات الدفاع عن النفس[4].

---

[1] احمد أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في (حفظ السلم والأمن الدوليين)، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2005، ص9.

[2] غسان الجندي، عمليات حفظ السلام الدولية،ط1 ، دار البشير للتوزيع والنشر، عمان، لأردن، 2000، ص87.

[3] خالد حامد شينكات، عمليات حفظ السلام_ دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية العدد(141)، 2009، ص 23.

[4] عمرو خيري عبد الله، وأخرون..، مصدر سبق ذكره، ص118.

وبذلك فإنّ حفظ السلام يسبق بناء السلام، لكونه يشكل الظروف الملائمة للإنتقال إلى مرحلة بناء السلام، بوصف عملية حفظ السلام مكملةً لإرساء السلم في إطار إدارة النزاع، وهي تختلف ايضاً عن فرض السلام، التي تعني كبح النزاع بالوسائل المتعددة ومنها إستخدام القوة المسلحة.

د_ **السلم الاهلي:** يُشير مفهوم السلم الأهلي إلى رفض أشكال القتل والقتال كافة، أو حتى التحريض عليه وتبريره، عبر نشر مقالات، وخطابات تحرض على زعزعته وذلك من منطلقات طائفية أو قومية، بمعنى إنَّ السلم الأهلي هو أن يعيش الإنسان حياته، ويمارس أعماله بحرية مسؤولة، وأنَّ يحصل على مُتطلبات العيش الكريم، دون أنَّ يخشى الإعتداء على حقه أو ماله أو أمنه الشخصي[1]، ويشمل أيضاً حسن المعاشرة من الدائرة الأصغر إلى الدائرة الأوسع التي تمثل علاقة الفرد بالبيئة الإجتماعية والدولة، ولا يقتصر السلم الأهلي على مستوى واحد فقط، بل يتضمن مستويات مختلفة، ومنها[2]:

1) المستوى السياسي: الذي يعني الحد من النزاع، والعمل على إحتوائه.
2) المستوى الإقتصادي: الذي يركز على العلاقات والتعاون بين الحكومات والشعوب فيما يخص توافر الخدمات الرئيسة.
3) المستوى الديني والثقافي: الذي يعني إحترام التعدديات الثقافية والحضارية.
4) المستوى الدولي: الذي يمثل التعاون بين الدول على أساس تبادل المصالح المشتركة، التي تقتضي إتفاق الطرفين على تنظيم وسائل العيش بينهما، مع تمهيد السبل المعززة لها.

وعلى الرغم من الدلالات السالفة، وما تضمنتها من معاني، فإن مفهوم السلم الأهلي، قد إتخذ سبيله في الأدبيات الحديثة، تحت مسميات عدة لعل من أبرزها (السلم المجتمعي)، في الإشارة الى ايجاد مقاربات سلمية بين المجتمعات المختلفة، التي أضحت ضرورة ماسة لاسِيّما في المجتمعات المتعددة التي تتميز بالتنوع الثقافي والديني والقومي، وعليه، فأن عدة تعريفات حاولت ملامسة مضمون مصطلح (السلم الاهلي)، إلا إنّ مضمونها لا يكاد يخرج عن حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه، وفي العلاقة بين شرائحه وقواه، التي تقتضي ضرورة الممارسات الديمقراطية، وحرية التعبير وغيرها من الحقوق

[1] محمد وائل القيسي، السلم المجتمع: المقومات واليات الحماية "محافظة نينوى أنموذجاً"،مركز نون للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص3.

[2] ناريمان عامر وأخرون، عوامل السلم الاهلي والنزاع في سوريا، مركز المجتمع المدني والديموقراطي في سوريا، سوريا، 2013، ص8.

والواجبات، التي تختص في تحقيق الوئام الإجتماعي[1]، وبذلك فأن السلم الأهلي أو المجتمعي يمثل أحد مسارات (أهداف) مُتطلبات التعافي في مرحلة ما بعد النزاع.

وفي السياق ذاته، نلحظ من خلال أدبيات دراسات السلام وحل النزاعات شيوع بعض المصطلحات مثل: تحقيق الإستقرار في مرحلة ما بعد النزاع، الذي ظهر في سياق (الحرب على الإرهاب) في كل من أفغانستان والعراق، وفي الواقع، يعكس هذا المصطلح أهدافًا محدودة، في نطاق إعتماد لتحقيق الاستقرار عبر تفضيله إرساءَ الأمن الأساسي، إذ تُعدّ بموجبه الأنشطة الإنسانية بمنزلة حماية للقوة ودبلوماسية عامة، بدلاً من مجالات مدنية أكثر شمولاً، التي تبتغيها مُتطلبات التعافي في تحقيق الإدارة السليمة والتنمية الإجتماعية والإقتصادية، كما برز مصطلح" التنمية في مرحلة ما بعد النزاع، الذي يعكس الحاجة إلى تركيز في تحقيق الأهداف الإنمائية، بدلاً من التركيز على مزيد من الشواغل ذات التوجه السياسي، مثل إرساء الديمقراطية أو إصلاح قطاع الأمن وغيرها، التي تمثل أهدافاً محورية للتعافي[2].

ثالثاً _ مداخل واشكاليات التعافي

ثمة مداخل رئيسة للتعافي الفعال لكنها في الوقت ذاته، تُعد إشكاليات لتحقيق مُتطلبات التعافي، التي بدورها قد تمهد الطريق إزاء احلال السلام من جهة، وعودة العنف من جهة اخرى، وتلك المداخل او الإشكاليات تتمثل بما يأتي:

1. **توقيت التعافي:** الذي يمكن أنَّ يكون في أثناء أو بعد مرحلة النزاع ، إذ ترتبط تطور عملية التطور التأريخي للتعافي في ظل تلاحق الأزمات وتعددها، لاسِيّما ما خلفته الحرب العالمية الثانية من مأسي، فكانت أول تجربة فعلية لتعافي الدول في خطة مارشال، التي استهدفت إعمار دول اوربا الخارجة من الحرب، وكذلك جهود إعمار اليابان، بيد إنَّ اتساع الإمكانات الدولية جعل امكانية التدخل أثناء النزاع امراً قائماً وممكناً، ومن هذا المنطلق، تلاحقت الأدوار الدولية فور حدوث النزاع كما هو الحال في العراق وافغانستان وغزة، وهنا تمكن الإشكالية ما بين مداخل تعزيز التعافي أو

[1] رشيد عمارة، النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (12) الجزء (2)، جامعة كركوك، 2015، ص 319.

[2] سلطان بركات وغسان الكحلوت، مصدر سبق ذكره، ص 27.

تقليص دوره لأن تقديم المساعدات الى المناطق، التي لاتزال تشهد مظاهر النزاع من شأنه أنَّ يقدم رسالة عكسية غالباً، قد يدفع الأطراف المتنازعة الى صيرورته بدلاً من إنهائه، لأنها سيؤدي الى استمرار المساعدات وإدامتها، وفي حالات أُخرى، قد تشترك أطرافاً أُخرى في النزاع، طالما إنَّ هذا العنف سيمثل وسيلةً للحصول على المنافع والمساعدات[1].

2. **أولويات انشطة التعافي:** عُد الأمن على إمتداد التأريخ الهدف الرئيس الذي تسعى الدول على تأمينه، وذلك إنطلاقاً من رؤية قوامها، أنّ غياب الأمن هو مدخل الأزمات، لذلك كرست الدول قدراتها وإمكاناتها بُغية تأمينه، ومع تداعي الأزمات الدولية وتطورها ومنها بروز ظاهرة الإرهاب، قد إتسع مفهوم الأمن من حيث المدى والطبيعة، الذي لم يعد منعزلا" عن أمن الأفراد والجماعات، التي بات معها تشارك فواعل أُخرى خارجية في اطار أليات تحقيق الأمن الجماعي[2]، ثم بعد ذلك، حظي البعد الإقتصادي بالإهتمام الأساس في حقبة الخمسينات من القرن الماضي، لاسِيّما بعد حقبة الحرب العالمية الثانية، التي كانت أبرز خططها هي (مشروع مارشال)، الذي إنطلق من أجل إعمار دول اوربا، ترافق ذلك مع ما باتت تؤديه المنظمات الدولية من دوراً محورياً عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك عبر إجراءات من شأنها تقليل عجز الموازنة وتقليص الإنفاق العام وتحرير الإسواق والخصخصة وتقليص دور الدولة في الإقتصاد وغيرها[3].

ثم برزت إعتقادات قد فضلت الحل السياسي كأولوية على الحل الأمني والإقتصادي، وذلك عبر التحرر السياسي والتحول الديمقراطي في الدولة الخارجة من النزاع، بوصفها الركيزة الأولى لتحقيق السلام ، بينما فضلت إعتقادات أُخرى، بأنَّ تشكيل المؤسسات السياسية لها الأولوية التي تسبق التحول الديمقراطي وتحرير النظام السياسي، ويعطى الإتجاه الثالث الأولوية لإجراءات الحد من التصعيد بين الأطراف وتشجيع احتكار الدولة للعنف، أما الإتجاه الأخير، فيرى إنَّ الأولوية لتعافي

[1] باسم رزق عدلي، التعافي الداخلي_ المشروطات وحدود الملائمة، مجلة السياسة الدولية _اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ، العدد (213)، مؤسسة الأهرام_ القاهرة ، 2018، ص25..

[2] خالد حنفي، توسع الامن وتغيرات العلاقة بين الدولة والمجتمع، مجلة السياسة الدولية، العدد 207، مؤسسة الأهرام_ القاهرة، 2017، ص3.

[3] رانيا حسين خفاجه، ،مصدر سبق ذكره، ص 6.

المجتمعات تتحقق من الأسفل عبر بناء قدرات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية وغيرها من المؤسسات التي تنشر قيم ومبادئ السلام[1].

وفي الحقيقة، تتنوع وتعدد أنشطة التعافي، فثمة أهمية لبناء سلسلة الأولويات لها، لأن قد تكون مدخلاً تعزيزاً أو قد تكوّن مشكلات على الأمد البعيد، وقد إتفقت أغلب الدراسات على أولويات رئيسة عند التعافي مثل: الاستجابة الفورية والطارئة للأمن والمساعدات الإنسانية، وكذلك بناء القدرات المؤسسية والخدماتية، وصولاً الى رعاية الإستدامة، بوصفها المرحلة النهائية لبلوغ التعافي، الذي يجعل الدولة الخارجة من النزاع تؤدي وظائفها بالشكل الذي يحقق مستويات الإستقرار دون الحاجة الى مساعدات خارجية، وفي الحقيقة، إنَّ جدوى وتماسك سياسات التعافي يتطلب تنسيقاً بين الفاعلين حول الأهداف والأولويات، كما تتطلب التنسيق بين وسائل تحقيق هذه الغايات أو الأهداف، لأن غياب التنسيق، معناه أنَّ تكون النتائج كارثية، كما هو الحال في بناء الديمقراطية ، التي ينبغي إتخاذ خطوات واضحة بُغية بناء المؤسسات الرسمية وتعضيد غير الرسمية منها قبل المضي في إجراء الإنتخابات الديمقراطية التنافسية[2].

3. **مرونة مجتمعات النزاع:** تختلف بيئة النزاعات من مجتمعٍ الى أخر، ومعها تختلف سرعة الإستجابة لإجراءات التعافي، وذلك استناداً الى معايير متعددة، ومنها مدى حدة الإنقسام المجتمعي إزاء قضايا النزاع، وكذلك طبيعة الضرر الذي اصاب العلاقة المجتمعية، والأهم من ذلك مدى عدالة تسوية النزاعات، ولعل أبرز تلك العوامل ما يأتي:

أ. عدالة التسويات السلمية لحل النزاع وتوازنها: فكلما كانت تسويات إنهاء النزاعات متوازنة وشاملة تحقق العدالة النسبية في استجابتها لإحتياجات المتنازعين في الحد الأقصى من التضرر، قد تصبح مرحلة التعافي أكثر فاعلية، في حين غنَّ إبرام تسويات تحت ضغوطات إقليمية أو دولية، لا تراعٍ احتياجات أطراف النزاع أو بالشكل الذي يشعُر فيه أحد الأطراف بالخسارة، قد يؤدي ذلك إلي "سلام منقوص" أو جزئي، الذي يعرقل الشروع في عمليات التعافي على المديات المستقبلية، لأنه قد يضحى مدخلاً لنزاعات مسلحة جديدة، لذلك فأن من مُتطلبات التعافي هو تخفيف التوتر بين أفراد المجتمع

[1] صدام عبد الستار رشيد وعلي محمد علوان، بناء السلام بعد الصراع، مجلة دراسات دولية، العدد (77و78)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية _ جامعة بغداد، 2019، ص 167.

[2] رانيا حسين خفاجه ، مصدر سبق ذكره ، ص 9 .

بوصفهم ينتمون الى أحد أطراف النزاع، ومن ثم تخليصهم من التهميش والفقر، التي من شأنها إعادة بناء الثقة بين الأفراد والجماعات والنظام السياسي[1].

ب. التنوع الثقافي ووجود الأقليات: لا يكاد بلد يخلو من تنوع مكوناته المجتمعية، التي تتوزع تبعاً لحجمها ونسبها العددية ما بين اغلبية وأقلية أو في حالات اخرى أقليات، وغالباً ما يعاني ذلك التوزيع الديموغرافي للسكان مشكلات عدة، بسبب عدم وضع الأطر القانونية والمؤسسية، التي تضمن التكامل والتوازن لمنظومتي الحقوق والواجبات، وفي الواقع، قد شغلت مسألة ادارة التنوع الثقافي العديد من حقول الدراسات، لكونها قد ذهبت أبعد من وراء البعد النظري للأمن والتعافي، بسبب ما مثلته من أسباب عديدة في نشوب النزاعات المسلحة داخل الدولة الواحدة، وفي أحيان كثيرة تمتد الى دول أُخرى، لذلك فأن التنوع الثقافي يُعد مصدراً أساسي لتنامي العنف، مما يشكل إحدى إشكاليات التعافي في المجتمعات، كما يسهم في التدخل الدولي لشؤون تلك البلدان المأزومة، بحجة حماية الأقليات والحفاظ على التنوع من التهميش والخطر[2].

ج. ضعف المؤسسات الوطنية وعوامل عدم الإستقرار، يقابله، إلغاء الحياة الحزبية والمجتمع المدني، لتحل محلها المقاربة القبَلية كطرفٍ نقيضٍ للمقاربة المؤسسية، ومن هنا، فقد يَمكن التحدي في تحقيق التوازن ما بين المجتمع المتمدن، ووجود التقاليد القبلية، إذ تؤدي المجتمعات القبلية في ظل ضعف مؤسسات الضبط الإجتماعي ادواراً محورية في الحياة السياسية، وفي عمليات ضبط الأمن، كسبيلٍ لحماية نفسها من جهة، وتنظيم شؤون المجتمع من جهة أُخرى، وهذا يعني إنَّ الرهانات تكون قائمة إزاء دور التوازن الذي ستلعبه القبائل بعد مرحلة ما بعد النزاع ودرجة إنخراطها في النزاعات الدائرة في البلاد، كما ترتبط فعالية التعافي او إشكالياتها بتعدد الجماعات المسلحة والإختلافات الأيدولوجية فيم بينها[3].

4. التغيير السلوكي والبنيوي: بمعنى السلوك الإجتماعي الذي يسوده نوعاً من التسامح والثقة أو الإنقسام الحاد، والعلاقة بين بين المواطن والدولة، ووجود الأحزاب السياسية، التي تسهم في تغيير العلاقات بين قادة الأحزاب من جهة، وما بينهم وبين الموطنين من جهة أُخرى، وذلك عبر خلق

---

[1] عدنان السيد حسين (وآخرون)، النزاعات الاهلية العربية العوامل الخارجية والداخلية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 138

[2] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية _ مصر، 2001، ص99.

[3] محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، مصدر سبق ذكره، ص 27–30 .

أرضية مشتركة للحوار الوطني، وهذا بدوره ينعكس على مسألة تنمية المعرفة وتعزيز القيادة من عدمه، فغياب المعرفة السياسية وكيفية إدارة الحكم من قبل الفاعلين الجدد وبدون خبرات، قد يؤدي الى نتائج وخيمة، الأمر الذي يتطلب ألية مرنه للإفادة من خبرات الطبقة السياسية والبيروقراطية الذين لم يسجل عليهم شبهات جرائهم أو فساد أو يسهموا في إدامة النزاع، ومن ثن إعادة إدماجهم من جديد بالدولة ومؤسساتها، بينما يهتم التغيير الهيكلي (البنيوي)، في مسألة بقاء هياكل النظام السياسي القديم من عدمه، وكذلك هياكل السلطة المحلية وأدوارها، وما مدى الإلتزام بالقواعد والسلوك المنصوص عليها في إتفاقات التسوية[1] .

5. **مصالح الأطراف الخارجية المشاركة في التعافي:** لا شك بأنّ إجراءات التعافي، التي تطبق في الدول المأزومة بالنزاعات، قد تعتمد بشكل أو بأخر على المساعدات الخارجة من الدول أو المؤسسات والمنظمات، وعلى الرغم من أهميتها بكونها من مدخلات تعزيز مُتطلبات التعافي، لكنها في المقابل، قد تولد تأثيرات خارجية على القرارات الداخلية للدول الخارجة من النزاع، وهذا ما يسبب تضارباً في تنفيذ سلسلة الأولويات، لأن تحقيق بعض الأهداف قد يتقاطع مع الدول المانحة وبالشكل الذي يمثل لها أهمية اكبر من مصالح المجتمعات المحلية الواجب تعافيها، لذلك فأن العلاقة غير المتوازنة غالباً ما تستند على الهيمنة لا الشراكة، مما يؤثر على عملية إعادة بناء الدولة ومُتطلبات التعافي بشكل عام[2].

ومرد ذلك، قد ظهرت مقاربات فكرية تؤيد فكرة إعادة بناء الدولة عبر تحقيق مُتطلبات التعافي بالإعتماد على الخارج، معللين سبب ذلك، هو إفتقار أطراف النزاع الى مؤهلات كافية للقيام بهذا الدور الكبير، بوصف الفاعلين الدوليين أكثر قدرة منهم، ناهيك عن عدم وجود مصالحة وطنية وضعف الجانب الإقتصادي، ويرى أنصار هذا التوجه بأن الأمم المتحدة هي الرائدة في هذا المجال، وعلى النقيض من هذا التوجه، يرى أخرون بالتعويل على الفاعل الوطني لتحقيق مُتطلبات التعافي، لأنها الفواعل الخارجية قد أخفقت في الكثير من التجارب كأفغانستان والعراق[3]، ناهيك عن توظيف

---

[1] شعيب قماز واخرون، حوكمة عمليات بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى_ دراسة حالتي راوندا وبوروندي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (5) الجزائر، مركز جيل البحث العلمي ، 2016، ص 100-102.

[2] خالد حنفي على، التعافي الفعال بين مرونة الداخل وحساسية الخارج، مجلة السياسة الدولية _ اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد (213)، مؤسسة الأهرام_ القاهرة، 2018، ص32.

[3] هايدي عصمت كارس، ادوار القوى الاقليمية في دعم سياسات التعافي، مجلة السياسة الدولية_ اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، العدد(213)، مؤسسة الأهرام_ القاهر ة، 2018، ص18.

الإنموذج الليبرالي في عملية بناء التعافي، بعدما أمنت التطورات الدولية والمتغيرات التي حملتها صعوداً عميقا للإنموذج الليبرالي، في مقابل ذلك، التداعي والسقوط للنماذج الأيديولوجية الأخرى، وهو ما أمن لدول الغرب الفرصة لإعادة تأهيل وتعافي هذه الدول، استناداً الى إنموذج النمط المنتصر، الذي قد يتناقض مع مبدأ مهم من مبادئ التعافي عبر إيلاء الأهمية الكبرى للأولويات والإحتياجات المحلية، كما قد يتعارض هذا الإتفاق مع مبدأ الملكية المحلية، الذي ليس بالضرورة انّ يتماشى مع تلك الطروحات، ولاشك بأن الرِهان على هذا النموذج كنمطٍ بديلاً، ربما يعرقل أو يثير بعض الإشكاليات في عملية التعافي، فالديمقراطية بالضرورة قد تكون مهمة ونمطاً ناجحاً، ولكن تطورها ورسوخها يتطلب مراعاة خصوصية المجتمعات وملائمة الجسد الإجتماعي بشكلٍ تدريجياً، لأن نمط الديمقراطيات المستوردة لم يستطع بناء دويلات ناجحة أو تجسيدها من خلال مستوى الوعي بالديمقراطية وفهم مرتكزاتها مثل كالعراق في الوقت الحاضر، الذي يترنح بين عملية التحول نحو الديمقراطية ومخاطر الإرتداد منذ ما يقارب العقد من الزمن[1].

نستنتج مما سبق، بأنَّ التعافي ومُتطلباته، يمثل تطوير برامج طويلة الأمد استناداً الى سلسلة من الأولويات هي إحتياجات مجتمعات ما بعد النزاع، والهدف من التعافي، هو تحسين حياة افراد المجتمع، وذلك عبر عملية معقد تبدءً بإجراءات إنعاش مستعجلة، وصولاً الى اجراءات مُستدامة وعلى المستويات كافة، لكن سرعة الإستجابة لتلك المُتطلبات تعتمد على عوامل عدة، منها ما يتصل بتوقيت التعافي ومعالجة المشكلات بشكل متسلسل، ناهيك عن مدى مرونة المجتمع وحدة الإنقسامات العرقية، ودرجة الإفادة من الفواعل الخارجية، وكذلك ارتباط عملية التعافي بإجراءات عدة تسبقه، تتداخل مع مفاهيم التعافي وتوثر على نجاعته، مثل نوع تسوية النزاعات أو بعض المفاهيم المقاربة أو المتصلة به، مثل بناء السلام وحفظه أو فرضه.

الخاتمة

أنَّ التعافي ومُتطلباته، يمثل تطوير برامج طويلة الأمد استناداً الى سلسلة من الأولويات هي إحتياجات مجتمعات ما بعد النزاع، والهدف من التعافي، هو تحسين حياة افراد المجتمع، وذلك عبر عملية معقد تبدءً بإجراءات إنعاش مستعجلة، وصولاً الى اجراءات مُستدامة وعلى المستويات كافة، لكن سرعة الإستجابة لتلك المُتطلبات تعتمد على عوامل عدة، منها ما يتصل بتوقيت التعافي ومعالجة

[1] صدام عبد الستار رشيد وعلي محمد علوان، مصدر سبق ذكره، ص 174.

المشكلات بشكل متسلسل، ناهيك عن مدى مرونة المجتمع وحدة الإنقسامات العرقية، ودرجة الإفادة من الفواعل الخارجية، وكذلك ارتباط عملية التعافي بإجراءات عدة تسبقه.

أنَّ العديد من المفاهيم والمقاربات النظرية قد تقترب أو تتداخل مع عملية التعافي، بوصفها إجراءات تسبق التعافي أو تفضي الى تهيئة الأرضية الخصبة له، وفي حالات أُخرى تُعد إجراءات ضمن مسارات التعافي، لكن في الحقيقة، إنَّ عملية التعافي لا تتحدد فقط بإستعادة وجود الدولة ووظيفتها، وإنما هي عملية مركبة وشمولية، لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بوجود الدولة، وأهدافاً امنية تتعلق بحوكمة القطاع الأمني، لتمتد أهدافه الى تعزيز البناء الإجتماعي وتعميق التعايش وصولاً الى تعزيز التماسك الإجتماعي، لذلك فهي تمثل أهدافاً أنية وأُخرى مُستدامة، لأنها اهدافاً مرنة تقتضي إعادة إدارة عجلة الحياة واستمراريتها، فضلاً عن تقوية المجتمعات لمواجهة الأزمات، وذلك عبر إجراءات تتميز بالتكييف والتعديل طبقاً للمستجدات والمتغيرات على أرض الواقع.